الاصلاح السياسي في العالم العربي بين (الدوافع والمعوقات)

المدرس الدكتور

زيد عدنان محسن(*)

المقدمة

يجب على التحليل أن يتناول العديد من زوايا إشكالية عملية الإصلاح: ابتداء من تشخيص كل الحالات ومختلف المتغيرات ، سبل وطرق الإصلاح ، ثم تحدياته والسيناريوهات الممكنة للتطو .
النماذج القديمة التي كنا نلجأ إليها لتعريف ووصف الواقع العربي قد استنف كوضع الجمهوريات في مقابل الملكيات، إمارات جمهورية أو جمهوريات متوارثة أو أنظمة تقدمية وأنظمة رجعية أو معتدلة وثورية مدنية وعسكرية، أو أيضا ليبرالية واشتراكية ففي الوقت الراهن أصبحت مواصفات ترتيب الوقائع العربية تخضع أولا للصلة بالديمقراطية أو الدمقرطة، بمدي الاقتراب أو الابتعاد عن هذا الشكل السياسي ومدي التناسق أو التناقض معه بصورة عامة تمر دول العالم بتحولات سياسية فمنذ عقدين من الزمن وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية وسقوط الخيار الأيديولوجي الشمولي المتمثل بدولة الاتحاد السوفيتي السابق والمنظومة الاشتراكية في دول أوربا الشرقية التي أخذت تتبنى نهجا جديدا قائما على التحرر السياسي وتبنت النظام الديمقراطي في كل المستويات والانفتاح الاقتصادي والسير في الطريق الليبرالي ألتعددي حققت بعض الدول خطوات مهمة جدا في هذا المجال وبعدما أنجزت دول أوربا الشرقية هذه الخطوة اتجهت الانظارالى الدول العربية لكونها هي الأخرى معنية بهذا الأمر
تتبنى كثير من الدول العربية نهج الدولة المركزية السلطوي في السياسة والاقتصاد وتعاني من انسداد الأفق السياسي للنخب السياسية العربية الحاكمة أن كثيرا من الأنظمة العربية الحاكمة شرعت في عملية مراجعة الكثير من مرتكزاتها السياسية والاقتصادية لا إيمانا بهذا النهج بل لكي تسبق العاصفة وتحافظ على مواقعها وتؤمنها للأجيال القادمة التي تتحالف معها لكي تستمر في الحفاظ على مواقعها في السلطة أن هنالك مفارقة كبيرة في عملية التنمية السياسية والإصلاح التي تجري في العالم العربي أد يقول الأستاذ (برهان غليون) في هذا المجال:(في بلدان العالم العربي تجري آلية غريبة في عملية التغيير السياسي والاقتصادي والنقطة الفصل بين التغيير الاقتصادي والتغيير السياسي أو بمعنى آخر استبعاد السياسة من ميدان الإصلاح السياسي الواسع والسعي ما أمكن إلى الاحتفاظ بآليات نموذج الدولة البيروقراطية السلطوية على طريقة النهج الشمولي أو الطريقة الأبوية الإقطاعية).أن عملية التنمية والإصلاح في أي نظام للدولة يتطلب عملية مراجعة تامة لكل المجالات السياسية والاقتصادية وتحديد مواطن الخلل لكي يتم وضع العلاج لهذا الخلل) أن من الواضح في الوطن العربي أجراء آلية

(*) كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين.

الإصلاح السياسي بشكل انتقائي فالمعروف أن كل التجارب في دول العالم كانت تجري عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي بشكل متواز ومتفاعل لان كلا منها مرتبط بالأخر ولا يمكن فصل احدهما عن الأخر وأي فصل بينهما تأتي النتائج سلبية ويصبح الإصلاح السياسي شكليا (الذي يعوق عملية الإصلاح السياسي في العالم العربي هوانعدام وجود تنمية سياسية حقيقية فاعلة التي تتيح التفاعل للجميع والتي تشجع على أحياء المبادرة ويشعر المواطن بجدوى عملية المراجعة وفاعلية الإصلاح السياسي فصحيح أن النخب العربية الحاكمة تعلن عن وجود خطط للإصلاح السياسي لكنه أصلاح في أروقة الحكومة وداخل مكاتبها البيروقراطية وهو إصلاح جزئي لا يقصد به سوى تلميع وجه الحكومة أو السلطة وهكذا يفقد الإصلاح جدواه ومضمونه لأنه لإنجاح أي آلية للتنمية والإصلاح السياسي يجب أن تجري آلية الإصلاح في جو من الجدية والشفافية وبواسطة جهاز يتمتع بالنزاهة بينما على ارض الواقع تجري الأمورعلى شكل مختلف فالنخب التي تجذرت في السلطة بشكل فج واحتكرت السلطة عقدين أو ثلاثة أو لا متناهي وأنتجت متوالية عددية من الزبائنية المرتبطين مع الأنظمة والتي احتكرت كل الأنظمة الاقتصادية وولدت هي الأخرى أذنابا لها يضاف إلى ذلك الشريحة العسكرتارية التي هي مهيمنة على كل مفاصل الدولة وتعوق أي تحول مدني لأنه كل الإصلاحات يجب أن تجري في ظل أنظمة مدنية منفتحة على كل شرائح ومستويات المجتمع فلا إصلاح سياسي بلا حراك اجتماعي . والحراك الاجتماعي لا يكون فاعلا ألا في ظل أنظمة مدنية تتمتع بالديمقراطية الحقيقية وتعمل بنظام أو آلية ديمقراطية محكمة بشكل كبير أو عال جدا بحيث لا تخرج النتائج عن المسارات المحددة من قبلهم . وتضمن للمجتمع تطورا نوعيا وقيميا وتسير بأنساق المجتمع بشكل متساوي الفرص إلى أمام . ولهذا يعاني الوطن العربي من ميكانزيم مسدود الأفق والأصل فيه للنجاح لان طريقة الحوار والمشاركة الاجتماعية والشعبية هي الأخرى تسير بشكل انتقائي وليس مكفولا . وحتى تكون هناك فعلا بجدوى التنمية والإصلاح يجب أن يلمس المجتمع ثمرة هذا الإصلاح يقول المفكر كارل ماركس:(من اجل إزالة أي وهم مسيطرعلى ذهن الناس يجب تغيير معالم الوضع الذي يهيمن عليه هذا الوهم). وهو من هنا يدعو إلى تغيير الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي البائس الذي يؤيد مثل هذه الآثار أو المعالم السيئة والإصلاح السياسي شانه شان أي ظاهرة أخرى موجودة على صعيد الواقع وتغذيه النخب الحاكمة التي تهيمن على السلطة في حاضرنا المعاصر (عصر العولمة) تعيش هذه النخب الحاكمة التي تدعي التغيير الديمقراطي ولكن بشكل المفارقة التي شخصها الأستاذ برهان غليون وهو يقول هنا أيضا: ((ي هذا النمط الخصوصي والزبائني من الانتقال نحو اقتصاد السوق أو المعولم نجد التفسير الاقتصادي السياسي والتبرير الوحيد للإبقاء على نظام الوصاية الفكرية والمدنية السياسية التي يجسدها نظام الحزب الواحد (وهو في الحقيقة الوحيد وليس الواحد) أو إلغاء الحياة السياسية ورفض أجراء أي تعديل أو أصلاح على صعيد قواعد العمل العمومي القائمة والتقوقع على الذات بشكل كبير على مفهوم السلطة الأحادية والشاملة ونجد حرص أصحاب المناصب بمختلف مستوياتها على البقاء في مناصبهم وبالتالي استمرار هيمنتهم وهيمنة السلطة). والحقيقة أن الإصلاح السياسي يحتاج إلى إرادة والى عمل يرافق هذه الإرادة وان تكون هناك توجهات تجري في جو وفضاء المجتمع المدني والاستقلال بالنسبة إلى الجهات المنوط بها أجراء تنمية

وتحديث وإصلاح بشكل علمي وعملي جدي وليس بشكل عاطفي رغبوي يطور هنا ويستثني هناك وهكذا تكون العملية مبتورة وبالتالي لا يكون هناك أي نتائج مرجوة من هذا الإصلاح فمن تجربة الإصلاح السياسي في العالم الأوربي نجد هناك تلازما وتفاعلا بين عالم السياسة وعالم الاقتصاد والأنساق الثقافية في التركيبة السياسية التي شاخت مع عملية تغير وتغيير حتى لرجالات السلطة وإحلال أشخاص محلهم وهذا أمر مهم جدا لأنه لكي يقتنع المجتمع بجدوى الإصلاح يجب استبعاد الأشخاص المسؤولين عن آثار التردي والفساد وهي ظاهرة مستشرية في الوطن العربي ومحاسبتهم قانونيا وحلول أشخاص وخبرات جديدة حديثة يتولون عملية رسم آفاق جديدة لإصلاح ما فسد أو ما أفسده غيرهم وهكذا تستمر الحياة ويتابع البلد والمجتمع مسيرته نحو الأفضل أن معالم الوضع الاجتماعي العربي وبناه وهيكلته تبعث على التشاؤم فالتشرذم الاجتماعي وسيطرة العصبيات التي تحالفت مع السلطات والنخب الحاكمة وولادة مافيات اقتصادية وتجارية ولدت هي الأخرى أوضاعا اقتصادية واجتماعية عسيرة على التنمية والإصلاح والتغيير لان هذه العائلات ذات المنشأ الإقطاعي كان يفترض بها أن تكون برجوازيات وطنية فاعلة على الصعيد السياسي والاقتصادي وتكون عامل تطور وتدشن لحياة عصرية مدنية تقود التحولات الاقتصادية والسياسية لكونه عامل توازن في المجتمع وتبشر بقيم مدنية بينما هي على ارض الواقع برجوازية طفيلية تحالفت مع الأنظمة السياسية الحاكمة وهي ذيليه وهمها فقط تعزيز ثرواتها الشخصية ومواقعها لدى السلطات وهكذا نرى تعثر خطوات التنمية والإصلاح السياسي والاقتصادي لأنه أصلا ولد ميتا ولا اثر للحياة فيه لان الإصلاح السياسي مثلما يتطلب وجود حياة ديمقراطية وبرلمانية وتيارات سياسية ولها برامج يتطلب الإصلاح الاقتصادي وجود نقابات واتحادات تشرف على تطبيق نتائج البرامج والخطط التي أقرت آليات عمل للسير في عملية الإصلاح والتنمية مع متغيرات العصر، أن الإصلاح السياسي في الوطن العربي هي عملية ضرورية جدا وذلك ليس مجرد رغبة بل هي ضرورة لان الأنماط والإشكال السياسية الحالية السائدة في الوطن العربي لم تعد تناسب المرحلة المعاصرة وهي بالتالي قد انتفت الحاجة لها ولان السبب الذي كان يضمن للنخب السياسية العربية الحاكمة الاستمرار في الحكم وفي السلطة بهذا الشكل مثل أن تحتكر السلطة الحكم لثلاثة عقود أو عقدين لم يعد مقبولا في مرحلة العولمة وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية والحكومات الشمولية وانتهاء الحرب الباردة ولان العالم بشكل اجمع يمر بمرحلة انتقالية جديدة على مستوى النظام الدولي فأن التغيير السياسي والاقتصادي هو كالسيل الجارف سيجرف معه كل إشكال السلطات والتشكيلات التي لا تلائم نفسها مع معلم الحياة الجديدة.

فرضية البحث:

أن عملية الإصلاح السياسي تدفع بها مجموعة من المؤثرات والمتغيرات الداخلية والخارجية هذه المؤثرات تتباين في مدى قوتها وتأثيرها في تحقيق حالة الإصلاح السياسي بما يتضمنه من توسيع قاعدة المشاركة السياسية المساهمة، ونشر الثقافة السياسية الديمقراطية واعتماد آلية سلمية لتداول السلطات . هذا فضلا عن التوزيع العادل للسلطات ومنع تنازع الاختصاص بين السلطات، وضمان العدالة التوزيعية للثروات وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة، كل هذه الأمور لابد لها من دوافع وتأثيرات ذات بعد داخلي وأخرى ذات بعد خارجي تتأثر بما يتحقق في العالم الخارجي من تطورات

وعملية بناء نظام سياسي ديمقراطي متقدم، وبالتالي فأن العامل الخارجي يمكن أن يؤدي دوره في الدفع نحو عملية الإصلاح وبالتالي فأن اتجاهات التنمية والبناء والإصلاح استندت إلى بعد خارجي ومؤثرات إقليمية ودولية دفعت وعمقت من الحاجة إلى عملية الإصلاح السياسي العربي، وعليه تنطلق الدراسة من فرضية مفادها تؤدي وتمارس المتغيرات الإقليمية والدولية أثرا في الدفع نحو عملية إصلاح سياسي عربي إذ تضغط هذه المتغيرات باتجاه خلق بيئة سياسية جديدة لكون تلك الإحداث مهدت وساعدت في التفكير بجدية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط.

منهجية البحث:

المنهج قبل كل شئ يمثل (فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، أما للكشف عن الحقيقة التي نكون جاهلين بها أو لبرهنتها للآخرين)[1]. تعتمد الدراسة من اجل التحقق من صحة الفرضية التي تقوم عليها على مجموعة من المناهج منها منهج التحليل النظمي الذي يقوم على جمع المعلومات ومن ثم تحليلها وذلك للتوصل إلى النتائج التي بدورها تشكل جزء من المعلومات الجديدة التي يعاد تحليلها (عملية التغذية العكسية)، واعتمدت الدراسة أيضا على المنهج الوظيفي، الذي لم يعتمد على دراسة مؤسسات بعينها ، كالأحزاب أو الوزارات أو التنظيمات فحسب وإنما يعتمد على عدد معين من السياسات التي انتهجتها دول الوطن العربي هذا فضلا عن الاستناد إلى المنهج التاريخي في سرد التطور التاريخي لموضوعة الإصلاح السياسي وانعكاساته على المنطقة العربية وتجدر الإشارة ألا أن هذه الدراسة ليست سجلا بحالة كل بلد على حده وإنما تسعى إلى تحديد السمات العامة لتأثير الظاهرة وانعكاساتها في العديد من دول الوطن العربي مع استخدام بعض الأمثلة التي نجدها ضرورية لذلك.

سبل تحقيق وبناء مشروع تنموي أصلاحي سياسي ديمقراطي عربي

لقد طرحت السياسة الامريكية الجديدة فيما تسرع بترتيب أوضاع الشرق الاوسط سياسيا واقتصاديا وثقافيا مشاريع اصلاح الواقع العربي الداخلي ، وبدأت تثار تساؤلات جدية حول ضرورة القيام بنقل الواقع العربي الى واقع أفضل يحقق مزيدا من المشاركة والاستقرار السياسي فلم يسبق ان كانت السياسية الرسمية العربية امام ضغط مطلب الاصلاح عليها مثلما هي اليوم. وليس معنى ذلك ان المطلب هذا جديد على المشهد السياسي العربي، أو ان فكرة الاصلاح الديمقراطي السياسي لم تكن مدرجة قبل هذا التاريخ في جدول اعمال الحركات الشعبية العربية، بل يعني في المقام الاول ان النخب الحاكمة في الوطن العربي لم تجد نفسها معنية بالتعاطي مع هذا المطلب الا بعد ان حمل على ركاب الضغط الاجنبي وقدم نفسه في صورة املاءات مقرونة بغير قليل من التهديد، وظلت تلك النخب تصم آذانها في وجه مطالب داخلها الاجتماعي بوجوب تحقيق اصلاحات في النظام السياسي، ولم تتورع في أحيان عديدة عن مواجهة تلك المطالب بالشدة والقسوة ، ومالت في حالات آخرى الى أستيعاب بعض تلك المطالب والتحايل عليها وتزويرها ، فيما ظلت في حالات نادرة قادرة على احتوائها من خلال

---

[1] **عبد الرحمن بدوي : مناهج البحث العلمي ، (الكويت : وكالة المطبوعات ( )) .**

تحقيق بعضها شكليا وصولا الى اجهاضها، وهذا أيضا من مفارقات السياسية الرسمية العربية، المزيد من الاذلال للشعب والمزيد من الذلة امام الاجنبي .

إن العودة المتجددة لفكرة الاصلاح السياسي الديمقراطي الى مسرح الاحداث سياق عام دولي واقليمي يفسرها ويلقي الضوء على الأسباب التي تدفع القرار الرسمي العربي الى اخذها في الحسبان . والسياق هذا كناية عن جملة التحولات السياسية الدولية والاقليمية التي دشنتها احداث أيلول وأطلقت مفاعيلها في العلاقات الدولية إلى الحدود التي سقطت فيها عقائد عاشت عليها السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من قبيل مرجعية القانون الدولي وحرمة سيادة الدول، وفض المنازعات بالطرق السلمية وهو سقوط أتت تعبر عنه بجلاء الحرب الامريكية – البريطانية على العراق واحتلاله[1] ، ولقد أذنت احداث أيلول بميلاد حقبة سياسية دولية جديدة سمتها الاساسية الجنوح المتزايد نحو الاستخدام اللامحدود للوسائل العسكرية والضغوط السياسية في مواجهة القوى المعارضة لسياسات الهيمنة الامريكية دولا كانت هذه القوى أم جماعات سياسية ، ولقد جرى عنونة أهداف السياسة الأمريكية بعد أحداث أيلول بثلاث شعارات رئيسية قد تم ذكرها سابقا ، الحرب ضد الارهاب ، نزع أسلحة الدمار الشامل ، احداث تغييرات سياسية في مناطق مختلفة من العالم .

لقد وجهت الاتهامات الى المنطقة العربية بأنها منطقة تشهد واقعا تنعدم فيه الحياة الديمقراطية وتعيش حالة من الانغلاق الديني والبرامج التعليمية التي تنتج ثقافة الكراهية ضد الولايات المتحدة الامريكية والغرب وعليه بدأت تلاوة لائحة مطالبها ، تجفيف الينابيع المادية للإرهاب بوضع اليد على آموال المؤسسات المشتبه في دعمها (للإرهاب) ، كما قامت بإجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تجفيف الينابيع الثقافية بتغيير برامج التعليم وفق سلم معايير توافق عليها الولايات المتحدة الأمريكية والحد من سلطة المؤسسة الدينية ثم تجفيف ينابيعه السياسية من خلال إجراء إصلاحات تضخ في الدولة والنظام نخبا جديدة تخاطب الغرب بلغة مشتركة ، ولم تكن المخاطبة الامريكية للدول العربية واحدة في كافة حالاتها ، فقد قدمت مطالب للسعودية ومصر مقرونه بلغة تهديد مبطنة وأملت شروطا على اليمن والسودان وليبيا وما يجب أن تفعله وابتزت سوريا من الساحة اللبنانية انتهاء بصدور قرارا فرض بعض العقوبات الاقتصادية بعد مصادقة الكونغرس على قرار لمحاسبة سوريا.

وعليه فان الاستجابة العربية الرسمية لمطالب الاصلاح تذهب في التعبيرعن نفسها في صور ثلاث متداخلة يمكن ملاحظة ما فيها من مفارقات ومواقف **فالصورة الأولى**:- والتي تبدو فيها تلك السياسة على درجة من الارتباك وانعدام التوازن بين القول ان الاصلاح شان داخلي عربي لا يجوز لأحد التدخل فيه ، وبين القول بان الدول العربية بصدد اعداد مشروع للإصلاحات . ويعبر الارتباك ذاك عن صدمة الضغط ، وعن خوف من ان يقود الضغط اياه في حال عدم التجاوب معه الى نتائج غير محمودة على استقرار الانظمة السياسية العربية.وإذ تدرك هذه الانظمة ، من خبرتها السابقة في التعامل مع ضغوط " صندوق النقد الدولي " ." البنك الدولي " الآثار الكبيرة للضغط الخارجي عليها ،

---

[1] **عبدالاله بلقزيز: الإصلاح السياسي في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد . : _جمال عبد الجوا : السياسة الأمريكية تجاه العراق ، تشدد يمني وهوس أمني ، مجلة السياسة الدولية ، العدد : :**
.

وهذا ما يدفعها الى القول استعدادها لصياغة مشروع اصلاحي سياسي ديمقراطي تنموي عربي ، تحول قولها بأن الاصلاح شان داخلي الى مجرد فعل من أفعال المكابرة السياسية . وألاهم من ذلك انها تنسى بتلك المكابرة أن النظام الذي يرهن قراره السياسي للاخر ويسدي له الخدمات ، ويضع أراضيه وقواعده تحت تصرفه لا يمكنهم فجاءه أن يلوذ بالسيادة واستقلالية القرار لمخاطبة قوة خارجية صادرة أرادته وتلك مفارقة أولى في تعامل النظام العربي مع أملاءات الاخر في ملف الاصلاح السياسي .

أما **الصورة الثانية** :- فتبدو تلك السياسة جاهزة لاهمال تحفظاتها حول الاصلاح المملي من الخارج والتجاوب مع كثير من توصياته أملا في أن يكون ذلك سببا في ضمان بقاء الانظمة قائمة ، وهو ميل لديها تغذيه معاينتها لما جرى في أفغانستان والعراق بالقوة العسكرية . وإذ ترتضي النخب العربية الحاكمة ان تتنازل للاجنبي في مطالب سياسية تعرف سلفا أنها ستقيد حريتها في أدارة الدولة ، ترفض أن تتجاوب مع مطالب رايها العام المتعلقة بالاصلاح مع علمها بأنها مطالب متواضعة أولا ، ولاتؤدي بها الى فقدان قرارها ثانيا ، وبأن الاستجابة اليها تزيد من تمتعها بالشرعية السياسية الداخلية ثالثا . وتلك مفارقة ثانية في سلوك النظام العربي اتجاه قضية الاصلاح السياسي.

أما الصورة الثالثة:- فتبدو السياسة العربية وكأنها تفضل أن تكون أستجابتها لمطلب الاصلاح من خلال مشروع سياسي جماعي ، لا من خلال مبادرات مستقلة على صعيد كل دولة مثلما نجد المدخل الى ذلك هو اصلاح جامعة الدول العربية من أجل تفعيل دورها السياسي ومع أن التداعي إلى مشروع للإصلاح في شكل جماعي عربي أمر محمود ومرغوب فيه ، الا أنه يخشى أن يرمي ذلك الى أمرين أولاهما أن يكون ذلك التضامن الجماعي في باب تعزيز القدرة السياسية الدفاعية في مواجهة ضغط مطلب الاصلاح ، حيث هي قدرة أكبر في حال التضمان الجماعي منها في حال كل دولة على حدة ، وثانيهما أن ينتج عن ذلك المشروع الجماعي حد أدنى لايفي بالحاجات الفعلية للاصلاح وخاصة بالنظر الى حقيقة التفاوت الكبير بين الدول العربية على صعيد بناها السياسية ، وعلى صعيد أستعدادها لاجراء أصلاحات ، ثم على صعيد التراكم السياسي في كل منها . لكن اكثر ما يمكن للمرء أن يخشاه هو أن يكون الانصراف الى أصلاح جامعة الدول العربية طريقا الى الانصراف عن الاصلاح السياسي في البلاد العربية والتحلل من الالتزام بتحقيقه .

إن هنالك حقائق هامة نابعة من واقع المجتمع العربي التي يجب ادراكها والتعامل معها ومعالجتها عند الشروع بأي عملية تنموية أصلاحية ، حقائق شكلت على فترات طويلة مضت عقبات وعوائق حالة دون تحقيق الاصلاح المنشود لذلك فيجب ادراك مايلي ، **أولا** ، ان المجتمعات العربية أصبحت اليوم في أمس الحاجة الى عملية تنمية جذرية تهدف الى تحديث هياكلها واصلاح مؤسساتها ومعالجة أمراضها وتجاوز حالات الركود والتخلف فيها وتفادي الضغوط الخارجية التي تطالب بأصلاحات سريعة مرتجلة قد تتسبب في احداث أنهيارات وانقسامات.**ثانيا** ، أن المجتمعات العربية تشكو من انتشار الفساد وتفاقم الافات الاجتماعية وتردي الاوضاع الاقتصادية ، وترهل الادارة ، وانتفاء التخطيط

---

[3] **حسن أبو طالب : أصلاح الجامعة العربية ، معضلة التزام الدول العربية ، مجلة السياسية الدولية ، العدد**

المستقبلي وغياب المناخ السياسي الحر الكفيل بممارسة الرقابة والنقد والتوجيه وايجاد اجواء المنافسة المشروعة لأختيار البرنامج الافضل، وانتخاب الممثل الشعبي الأكفأ ، ودعم رجل السياسة الاقدر على تحمل المسؤولية . **ثالثا** ، أن إصلاح الأوضاع الاقتصادية، ومكافحة ظاهرة البطالة ، وإيجاد فرص العمل للآلاف من حملة الشهادات الجامعية ، ومنع هجرة العقول ، لايتم الا بتنشيط حركة الانتاج والاستثمار . ولكن هذه الحركة لاتزدهر الا في مناخ الحرية والعدالة والتعددية . وهذا المناخ هو وحده القادرعلى انجاز مهمتين أساسيتين ، اشعار المواطن بالاطمئنان الى يومه وغده واقباله بالتالي على بذل الجهود وتقديم التضحيات وتحمل الصعاب ، ثم تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الرساميل العربية والأجنبية ، فالمستثمرون في كل زمان ومكان لا يقدمون على توظيف أموالهم وتنفيذ مشروعاتهم الا في البلد الذي يعيش أهله في ظل أوضاع سياسية أجتماعية أقتصادية أمنية مستقرة تستمد قوتها وفاعليتها من سيادة دولة القانون والمؤسسات.

أنه من العبث الرهان على نجاح أي اصلاح أقتصادي أو اجتماعي أو اداري أو ثقافي اذا لم يكن متوافقا بتدابير سياسية تحرر المواطنين من قيود القهر والظلم وتشركهم في عملية اتخاذ القرارات ، تطلق فيهم روح المبادرة والابداع، وتقيض لهم سبل الرقابة والمحاسبة والمساءلة فالمواطنون الأحرار المطمئنون إلى مستقبلهم هو وحدهم القادرون على حماية الوطن وبنائه أن على الأنظمة العربية أن تستخلص الدروس والعبر من كل الزلازل والنكبات التي توالت على المنطقة العربية ، فمن شأن الاحداث والهجمات المتواصلة أن تكون حافزا لاستنهاض الهمم وإعادة النظر في اسباب العلل والامساك بزمام الامور والتصميم على الدخول فورا في عملية أصلاح وتنمية جذرية تشمل كل المجالات ، والاصلاح المجدي يبدأ دائما من الداخل ولاجدوى من التساؤل عما اذا كان الاصلاح مفروض من الخارج أو مطلوبا من الداخل، فالخارج في معظمه معادي لنا وغير حريص على اصلاح أوضاعنا. والدليل دعمهم الدائم لأكثر الأنظمة العربية قمعا واستبدادا. ان الديمقراطية بمختلف مضامينها، وبعتراف الجميع عليلة أو غائبة عن معظم الدول العربية، ويتجلى ذلك في ظاهرة تعطيل المجالس النيابية أو إهمالها( )، واستئثار الحاكم بكل السلطات واتباع مبدأ الحكم الوراثي ، وانتشار أزمة الشرعية وشرعية السلطة أو الحكم يعني توافر الانسجام والتجاوب بين السلطة الحاكمة والمواطنين ، أي تعني أقتناع المواطنين واقرارهم بجدارة السلطة وقدرتها على الحكم والتعبير عن تطلعاتهم وأمالهم وتقدم الدول وتخلفها يقاس عادة بمدى قوة الشرعية فيها أو ضعفها[4].

أن الديمقراطية المطلوبة في الوطن العربي هي ديمقراطية المشاركة لا ديمقراطية الموافقة وهذه الديمقراطية لاتترعرع وتنمو الا في مجتمع حر يحترم الحقوق والحريات الاساسية للمواطن.والدولة الديمقراطية هي في الاساس والضرورة دولة مؤسسات ديمقراطية مرتكزة على سيادة القانون . وتحقيق الديمقراطية أو ترسيخها لا يتم ألا بوسائل ديمقراطية تنطلق من تنشئة الناس وتربيتهم على الديمقراطية في فضاء ديمقراطي.

---

[4] **محمد المجذوب : المشروع العربي للديمقراطية والإصلاح ، مجلة المستقبل العربي ، العدد**

[5] **إسماعيل الشطي : خطوط عامة للديمقراطية والإصلاح في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد**

.

أن آلية الإصلاح السياسي الديمقراطي باتت تفرض نفسها كآلية حاكمة أو ناظمة لمسار التطور والعمل في الحقل السياسي داخل الدول العربية غير ان الانتقال الى الديمقراطية ، ومن ثم الى وضع سياسي شرعي في دول يبنى الحكم فيها على ممارسة القوة بكل أشكالها ، يطرح مشكلة عملية يمكن التعبير عنها ، بأن الانتقال من الحكم اللاديمقراطي الى حكم اصلاحي ديمقراطي ، يفترض اما أن يتولى الحكام انفسهم القيام بعملية الانتقال والاصلاح هذه ، وفي هذه

الحالة سيكون عليهم أن يتنازلوا عن سلطتهم وامتيازاتهم "بطيب خاطر" ، وهذا اذا حدث فهو أستثناء وليس قاعدة ، واما اجبارهم بوسيلة من الوسائل على التنازل ، وهذا يتطلب وجود قوى ديمقراطية فاعلة في المجتمع قادرة على فرض الديمقراطية وعملية الاصلاح السياسي في الدولة وقادرة على الحفاظ عليها والحيلولة دون قيام نوع آخر من الحكم اللاديمقراطي ، ومن الناحية المبدأية ربما يعني ان هذا التدرج أسلم وأضمن ، لأن عملية الاصلاح السياسي الديمقراطي ضرورة ومقوم لأنظمة هذا العصر ويجب ان ينظر إليها لا من امكانية ممارستها في هذا النظام السياسي أو ذاك ، بل من ضرورة ارساء أسسها واقرار آلياتها والعمل بها ، والسؤال هنا ماهي الشروط التي تحتم وجود أنظمة سياسية ديمقراطية وما شروط عملية الاصلاح الديمقراطي العربي المنشود ، يمكن اجمالها كالاتي :-

-. التسليم بأمكانية وجود المعارضة من حيث المبدأ والاستعداد لاعطائها قدراً من الشرعية المقننة ، ونعني بالمعارضة هنا ، المعارضة السلمية المنضبطة بشروط العملية الديمقراطية أو مبادئ القانون والنظام والدستور المتبع والموافق عليه واذا كانت كلمة (معارضة) تقلق الانظمة السياسية العربية ، لنطلق عليها أمكانية التعددية بالرأي والاجتهاد بشخوصه وأطرافه المجتمعية ومشاركتهم في العملية السياسية بالطريقة التي تحددها ظروف كل بلد وأنظمته .

.. أن يكون الاصلاح الديمقراطي السياسي أصلاحا شاملا يتناول مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية...الخ ، من وجودنا العربي .

.. ان يراعي دون افراط أو مبالغة ، بعض الخصوصيات والميزات والمستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدول العربية .

.. ان يتم انجازه بالتدرج ، على مراحل زمنية محددة، ووفق استراتيجية للتنفيذ واضحة تتضمن الوسائل الديمقراطية الكفيلة بالتصدي لمحاولات أجهاض الاصلاح ومناهضة التغيير لأن العملية الاصلاحية الديمقراطية التنموية من مسؤولية القوى الشعبية كما هي من مسؤولية الحاكم ويجب ان لاتعني حق المعارضة في انتقاد السلطة والدولة والحط من هيبتها فلاعملية ديمقراطية أصلاحية في دولة ضعيفة ، وإذا كانت عملية الإصلاح السياسي الديمقراطي العربي بحاجة إلى وضع يسبقها ، مستقرا سياسيا واجتماعيا ، فأن حاجتها الى دولة قوية متماسكة تصبح أكثر ضرورة ، لذلك فأن أي تغيير لتحقيق الديمقراطية لابد من أن يأخذ في عده علاقتها العضوية بطبيعة الدولة ومستوى نموها ودرجة استعدادها لذلك ، وبإمكان الدول العربية التي تمتلك مؤسسات الدولة العصرية (الدستور وقانون

---

[6] **محمد جابر الأنصاري : الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة : ، العدد كانون الثاني** .

وسلطات ثلاث) ، أن تخطو في أجل قصير خطوات حاسمة في مجال الإصلاح السياسي الديمقراطي ، إما الدول الأخرى المحرومة أو المجردة من المؤسسات الدستورية ، فبأمكانها الاستفادة من مهلة زمنية كافية لانجاز الاصلاحات المطلوبة( ) . وانطلاقا من هذه الوقائع والاعتبارات والاوضاع وغيرها ، فأن الباحث يناشد الدول والقوى والحركات والمجتمعات العربية التعهد والتقيد بالاحكام والمطالب التي لا يحتاج تحقيقها الى معجزات ، والتي تستطيع درء الاخطار الدائمة ، وايقاف النزف المستمر ، وانقاذ المستقبل العربي من محنة التلاشي :- . تطبيق مبدأ تداول السلطة والتعددية السياسية ، على كل المستويات ، وبالطرائق السلمية وطبقا لظروف كل دولة عربية ، أي وضع آلية لتداول السلطة سلميا وقانونيا ، سواء بالتغيير أو التعديل الحكومي في ظل ثبات الرمز الدستوري للحكم الشرعي ، الممثل للسيادة العليا طبقا للحكام الدستورية المقررة .

.. القبول بشروط العملية الديمقراطية كافة ، سواء مع السلطة أو بين المشاركين والالتزام بعدم أستخدام الديمقراطية كذريعة لاحتكار السلطة .

.. اجراء أنتخابات دورية ، حرة نزيهة ، تعزز الممارسة الديمقراطية وتحول دون احتكار السلطة.

.. الغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال لسبب الرأي ، بعبارة آخرى أطلاق سراح سجناء الرأي الذين لم يقدموا الى المحاكمة ، أو لم تصدر ضدهم أحكام قضائية.

.. طلاق حرية الصحافة ومنع احتكار الدولة لوسائل الأعلام.

.. إلغاء القوانين الاستثنائية أو الاحكام العرفية أو حالات الطوارئ ، أيا كانت أشكالها أو مسمياتها لأن السلطة عندما تتهم بانتهاك الحقوق والحريات تبرر تصرفاتها بوجود هذه الاوضاع.

- حتى الثورة الفرنسية ، وهي ثورة ديمقراطية أساسا احتاجت إلى عقود لتؤسس نفسها ديمقراطيا، أنها توسمت العنف في العقود الأولى من قيامها، أما في بريطانيا فقد أمكن تحقيق انطلاقة ديمقراطية مبكرة، سبقت فرنسا لأن الاستقرار السياسي في بريطانيا ساعده على تطوير النظام الملكي الدستوري من الداخل وبالتدرج، فكانت التجربة الديمقراطية البريطانية هي النموذج والقدوة للتجارب الديمقراطية في العالم، كذلك الأمر بالنسبة إلى الهند فقد اعتمدت الحوار والتطور السلمي لحل الخلافات بروح التسوية والتفاهم والتعايش السلمي والذي هو جوهر التعاطي الديمقراطي.

. أطلاق حرية تشكيل الاحزاب السياسية ، في اطار الدستور والقانون لأن وجود الاحزاب ضرورة تتطلبها طبيعة الأنظمة الديمقراطية، ولأن الاحزاب وسائل فعالة تسمح للمواطنين بالمشاركة في الحياة العامة وممارسة التأثير والضغط على القائمين بتلك الشؤون، وتساعد على تكوين ثقافة وأرادة عامة ورأي عام لدى المواطنين .

.. أطلاق حرية تشكيل مؤسسات وهيئات المجتمع المدني القادرة على انجاز مهمات وطنية في حال عجز الدولة أو تقاعسها أو اهمالها.

---

[7] عصام نعما : هل يتغير العربي ، (بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ،)

. تشجيع وسائل استطلاع الرأي العام بصفتها أحد وسائل الديمقراطية لمعرفة الاتجاهات والمتغيرات في المجتمع ، واتخاذ التدابير الملائمة لصنع القرارات .

. تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات ، والاخذ بمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز أو تحيز .

. اعتماد اللامركزية الادارية الموسعة والانماء المتوزان للمناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا واعتبار ذلك من اركان وحدة الدولة واستقرار النظام .

. كف أيدي الاجهزة السياسية والامنية عن التدخل في القرارات الادارية والاحكام القضائية .

. التصديق على المواثيق والاتفاقيات الدولية والعربية حول حقوق الإنسان ، والتعهد بتوفير الضمانات القانونية والعملية لكل متهم ، ومعاملة المعتقلين والمسجونين معاملة أنسانية تحفظ كرامتهم ، وكفالة حرية العقيدة والفكر والرأي والتجمع وتشكيل النقابات ، والحق في الحياة الكريمة والتعلم والتعليم المجاني ، والحق في التظاهر والاضراب ، والحق في العمل وتكافئ الفرص في العمل ، والحق في الرعاية والحماية منذ الطفولة حتى الشيخوخة ، واعطاء حق المرأة في المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الحياة العامة .

. . العمل على اصلاح جامعة الدول العربية وتطويرها وتفعيلها باعتبارها (البيت العربي) الوحيد المتبقي لاجتماع الحكام العرب ، ومستقبل هذه الجامعة التي تعاني الازمات المتراكمة يتوقف على اصلاح داخلي واخر خارجي ، والداخلي أيسر ويمكن أتمامه عن طريق بعض الآليات،مثل إيجاد مؤسسات جديدة تساعد على تعزيز عمل الجامعه ، وأدخال تعديل جذري على ميثاق الجامعه ، وتعديل طريقة التصويت بألاجماع ، وايجاد حل للعجز المالي المزمن وإحداث تغيير في الكوادر الوظيفية ، وادخال مبدأ الالزام والالتزام في تنفيذ القرارات ، وايجاد آلية لفض المنازعات العربية بالوسائل السلمية وتطوير شبكة العمل العربي المشترك في الجامعة وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني، غير أننا على يقين ان الاصلاح الداخلي وحده لا يكفي فهو بحاجة الى اصلاح خارجي يتمثل في أيمان الدول العربية بجدوى الجامعة، وهذا الايمان هو نتيجة توافر ارادة سياسية لدى الاعضاء تنطلق من الحرص على وجود الجامعة والاقتناع بأن التكتلات الكبرى أصبحت اليوم سمة العصر، وبأنه يستحيل على دولة عربية أن تواجهه بمفردها التحديات الداخلية والخارجية، وهذه الارادة السياسية هي حصيلة عمل مؤسسات منتخبة تمثل أكثرية شعبية تشارك في أتخاذ القرارات وتتعهد بتنفيذ الالتزامات والواجبات وتتمتع بكل الحقوق والحريات.

وهكذا نجد ان الوضع السياسي العربي بين الدولة وعملية الاصلاح السياسي يتنازعه اعتباران متعارضان ومتناقضان، اعتبار موضوعي واخر ذاتي ، الاعتبار الموضوعي ، يتعلق بضرورة بناء الدولة وترسيخها في هذه المرحلة بوصف ذلك من أسبقيات التطور التاريخي الذي مانزال الدول العربية ، من حيث عملية بناء الدولة في أول مراحله . الاعتبار الذاتي يتعلق بالرغبة في تحسين الاوضاع السياسية ، وتحقيق درجة معقولة من الحرية والممارسة الديمقراطية ، فكيف يستطيع الفكر السياسي العربي ، سلطة ومعارضة ، حاكم ومحكوم ، اقامة هذه المعادلة الدقيقة والصعبة في الواقع الفعلي .

في ضوء الاشكالية التأريخية الراهنة بين الضرورتين ، الدولة وعملية الاصلاح السياسي الديمقراطي ، لغرض بناء مجتمع سياسي شرعي في المستقبل .

ان أي باحث يمكن أن يلاحظ ان المؤسسات الديمقراطية على تعدد أشكالها في الانظمة السياسية العربية ، وكذلك النخب السياسية على تعدد أصولها ، لم تستطع تأكيد السلوك الديمقراطي الصحيح في الممارسات السياسية المتبعة . فقد جاءت التجارب العربية لتؤكد ، ان المؤسسات الديمقراطية ، أصبحت هي الوسائل الجديدة ، التي تمارس السلطة السياسية من خلالها عملية الاستئثار بالسلطة ، خاصة ان الوصول الى السلطة السياسية عن طريق القوة والعنف أصبح أقل انتشارا ، وربما دلت الدراسات التحليلية لبنية الاحزاب السياسية الداعية الى ممارسة الديمقراطية وتأكيدها ، كسلوك أجتماعي ان هذه الاحزاب نفسها مازالت بعيدة عن هذه الممارسة حتى مابين اعضائها .

اذن الواقع السياسي للانظمة السياسية العربية يشير الى غياب التكامل في مظاهر الفصل بين الحاكم والمحكوم ، فكل منهما يعتمد منظومة ثقافية مختلفة نسبيا احيانا وكليا احيانا أخرى ويمارس سلوكه وتصرفاته اعتمادا عليها ، من دون أن ياخذ بعين الاعتبار عناصر المنظومة الثقافية الاخرى ، ومن دون أن يوليها أي اعتبار يذكر ، فالحاكم لايأخذ بعين الاعتبار في أحكامه قضايا المحكوم ، لأنه لم يستمد سلطته من رضائه وانما بفعل عامل القوة التي تختلف في مصادرها واشكالها بأختلاف الحاكم ، والمحكوم بدوره ينظر الى الحاكم وكأنه قد أغتصب منصب السلطة لذاته ، فهو يلحظ عليه استئثاره بالسلطة وخصه لنفسه مزايا لاتتوفر للمحكومين فهناك نمطان متناقضان من الفعل ينفي كل منهما الأخر ، ويقوم كل منهما على أساس منظومة مختلفة ، في الوطن العربي لاتوجد هيمنة ثقافية في الحقل السياسي وقد يفسر هذا الأمر فضلا عن التدخل الأجنبي مسألة البحث أو السعي عن عملية اصلاح سياسي ديمقراطي وكيف لهذه العملية أن توجد ، ان تحقيق هذا الامر يتطلب فضلا عن ماتقدم من شروط ضرورة وجود دولة

قوية ، قيام ثقافة سياسية جديدة ، تسمح ببناء وعي جديد بالمجال السياسي وبعلاقات السلطة داخل المجتمع ، وليست تلك الثقافة الجديدة التي تعني ثقافة الانتقال الديمقراطي ذاته وتعبر هذه الثقافة عن نفسها من خلال منحيين **الاول** ، تصور عملية الصراع السياسي بوصفها منافسة اجتماعية سلمية تقوم على مبادئ التوافق والتراضي بين الحاكم والمحكوم ، اذ يحرر مفهوم السياسة من ممارسة العنف ، ويعيد تعريف السياسة كمنافسة مدنية من أجل تحصيل الحقوق وادارة التوازن بين المصالح . **الثاني** تعيد فيه الثقافة السياسية مراجعة تقاليدها التسلطية والشمولية ، كي تتحلى بقيم العدالة في توزيع السلطة .

---

[8] **احمد الأصفر اللحام : مكونات الواقع العربي الراهن ، مجلة المستقبل العربي ، السنة : ، العدد**

.

[9] **عبدالاله بلقزيز : الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي ، العوائق والممكنات ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،** ( ) .

أذن الثقافة السياسية الجديدة ، التي تفترضها عملية الاصلاح السياسي هي الثقافة التي تحل النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي محل النزعة الشمولية ، وتحل التوافق والتراضي ، والتعاقد ، والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار والالغاء . فتفتح المجال السياسي امام المشاركة الطبيعية للقوى السياسية والاجتماعية ، أذ تقوم هذه الثقافة السياسية الجديدة بتعزيز الانفتاح الفكري وتسهل المساومة والتسوية بين القوى السياسية وتكبح دور الايديولوجية في العمل السياسي وخطر الاستقطاب النزاعي ، وتكرس الثقة الاجتماعية والحس التعاوني والالتزامات الرئيسية بالنظام والامة والمجتمع وتشكل روابط عمودية بين النخب وجماهيرها ، وتتأثر بالتطور الاقتصادي والتحريك الاجتماعي والمدني والممارسة المؤسساتية والتجربة التأريخية والانتشار الدولي ، لأن الثقافة السياسية ضرورة مهمة وحيوية في أي بناء سياسي ديمقراطي يتوافر فيه احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية . وتنبع هذه الضرورة والأهمية من كون ان عملية الاصلاح السياسي الديمقراطي ليست بناء مؤسساتيا فحسب، بل وثقافيا في الدرجة الاساس. فالديمقراطية ليست مجرد صناديق اقتراع، يؤمها الناس مرة كل اربع أو خمس سنوات، ثم ينصرفون الى أعمالهم. وانما هي قبل كل شيئ نظام حياة. ولكي تكون كذلك، فأنه يتعين أن تحضر النسبية كقيمة معادلة للعقل الذي يقر بنسبية الحقيقة ويرفض العصمة، وحق احتكار الحقيقة أو حق أعطائها صفات مطلقة، وأن يصبح النقد ورفض اليقين القاطع، والامتثال، والتحرر من الخوف، قيما مجتمعية راسخة الجذور في العقل. كذلك يتعين الا تفهم عملية الاصلاح السياسي بأنها مجرد حق في النقد فحسب والصحيح هو أنها حرية ومسؤولية في آن واحد، ولكي تكون كذلك، ينبغي أن ترتكز الى ثقافة ديمقراطية مشاركة تكسب الفرد روح النقد الموضوعي والبحث العلمي عن الحقيقة وادراك

نسبية الأشياء وتنمي القيم الخلقية ولاسيما قيم المبادرة والتعاون والتسامح الفكري والثقة بالآخرين لتجاوز إلـ"آنا"، والاعتراف بـ"الآخر"، ثقافة تؤمن بالمشاركة الفعالة في صنع القرار وتحمل مسؤوليته سواء نجح القرار أم أخفق.

كما ان فرص الاصلاح الديمقراطي تزداد داخل المجتمع المعني بزدياد درجة اندماجه الثقافي. أي بوجود ثقافة وطنية تتجاوز الثقافات الفرعية الجزئية الخاصة، وتساعد على التواصل الحي بين ابناء المجتمع الواحد، وبالتالي تكون متحررة من المأزق والطرقات المسدودة. فالتشتت الثقافي وتضارب البؤر الثقافية، وتعدد منظومات القيم الاجتماعية والحضارية يعمل على ايجاد مجتمعات عصبوية منغلقة متنافسة، ومتنابذة فيما بينها، ومن الطبيعي الا يسمح مثل هذا المناخ الثقافي بنشوء ثقافة سياسية تتماشى مع متطلبات الديمقراطية واحترام الحرمة الشخصية، والتعددية الفكرية والقيم الحوارية. اذ من غير الممكن فرز النضح الحقيقي في الوعي الديمقراطي عن تنامي قيم هذه الثقافة الوطنية، سواء كان ذلك على مستوى العقيدة العامة واتساق مفاهيمها، أم على مستوى تزايد فاعلية قيم الحرية والكرامة الفردية والمسؤولية الاجتماعية والسياسية. وليس هناك اصلاح وتطور ديمقراطي ممكن من دون توفر ثقافة سياسية تسمح بأستيعاب المفاهيم والقيم الاساسية بالديمقراطية تجعل من تحقيقها غاية اجتماعية ملحة.

وعلى هذا الاساس ، فأن عملية الاصلاح السياسي الديمقراطي صيرورة اجتماعية– ثقافية مثلما هي خليط من المؤسسات السياسية والدستورية . ومن الضروري أن يكون هناك توافق ما بين الصيرورة والمؤسسات لتأسيس نظام سياسي ديمقراطي يجل الحقوق والحريات الاساسية للانسان ويحترم كرامته ، واذا كانت المجتمعات الغربية تهيأ لها ثقافة مشاركة ديمقراطية عبر مراحل تطورها التأريخي تدريجيا ، حتى وصلت الى ما وصلت اليه اليوم من استقرار في النهج الديمقراطي ، فأن الحال في مجتمعنا العربي قد أختلف كثيرا ومرد ذلك يعود الى غياب ثقافة سياسية مشاركة ديمقراطية، أو ضعفها في أحسن الفروق ، مما فسح المجال واسعا لسيادة ثقافات فرعية ، عصبوية ، رعوية ، أقليمية ، مناطقية ، أبوية منغلقة ، كانت بمثابة الحواجز المانعة لتأسيس نموذج ديمقراطي حقيقي .

ان عملية الاصلاح السياسي الديمقراطي التعددي في البيئة العربية ما يزال بحاجة ماسة الى تنمية القيم والمثل المرتبطة بتطوين الفكرة والرؤيا والمفهوم قبل الشروع بممارستها أو المناداة بتطبيقها . ومن هنا تتجلى ضرورة وأهمية العمل على صعيد تطوير الوعي السياسي لأن النضج السياسي غير متحقق بعد في هذا المجال . وخاصة الديمقراطية لاتزال تستعمل عند الكثير منا حكاما ومحكومين ، سلطة ومعارضة ، شعارا سياسيا وليس منطلقا فعليا لتغيير جدي في طريق العمل الجمعي العام واهدافه ووسائله . ومرد ذلك الى أن الثقافة السياسية الديمقراطية المشاركة لم تصبح بعد الثقافة السائدة في وجدان النخب الحاكمة والاغلبية الاجتماعية على حد سواء . لذلك ، لم تتحول بعد الديمقراطية من شعار أستهلاكي في الصراع او التنافس على السلطة الى نظرية مستنبطة وموجهة للممارسة اليومية ، لأن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع العربي ، التي تجد جذورها القوية في التقاليد الموروثة القائمة على الطاعة والخضوع والامتثال القسري هي ثقافة تقليدية – رعوية ، تقف بالضد من اقامة عملية اصلاح سياسي ديمقراطي صحيحة .–لقد تأصلت هذه الثقافة في وجدان الحاكمين وعموم المحكومين ، مؤيدين أم معارضين على حد سواء ، فأسهمت الى حد كبير في جعل الثقافة السياسية العربية تتشبع بمضامين العنف والتسلط والاقصاء من جهة والخضوع والخنوع من جهة أخرى. وأخذت هذه المضامين مداها في عمق الحياة الواعية وغيرالواعية للانسان العربي ودخلت هذه القيم التسلطية في نسيج الحياة الاجتماعية – الثقافية لتشكل عنصرا حيويا اص في بنية الثقافة أو وجودها ، ان عملية الاصلاح السياسي الديمقراطي لكي تستنبت وتنمو وتتجسد ، تحتاج الى وعاء حضاري واستعداد عقلي ومناخ ثقافي واجتماعي يسوده احترام عقل وحرية الانسان وكرامته على صعيد المعايير القيمية وعلى صعيد النشاط الانساني المتعدد الوجوه . فالديمقراطية تعني ميل الجماعة البشرية الى عقلنة شؤونها وتنظيمها وادراتها بأكثر مايمكن من المشاركة في القرار والاقناع وأقل ما يمكن من القسر والعنف . وهذا يعني ضرورة ايجاد مكان للفكر التنموي الاصلاحي الديمقراطي في ثقافة المجتمع ككل ، ليس فقط في ثقافة النخبة السياسية ، بل وفي ثقافة الجماهير أيضا فالإصلاح عمل جماهيري وأذا لم تكن الجماهير مشبعة بالفكر الاصلاحي الديمقراطي التنموي ، ومستعدة لدفع استحقاقات التحول الديمقراطي فلن يكتب لعملية التنمية والاصلاح السياسي الديمقراطي النجاح المنشود.

لذلك ، لايكفي أن يكون الانتقال أو التحول الديمقراطي منصبا على البنية الفوقية من النظام السياسي وعلى آليات الديمقراطية كبناء سياسي فوقي ، وانما أن توظف الجهود نحو ترسيخ قيم

الديمقراطية وحقوق الانسان في التربية الاجتماعية كقيم حوارية وعلاقات أنسانية في المدرسة وفي الجامع ، وفي الجمعية وفي الحزب وفي وسائل الاعلام ... الخ ، وما دون ذلك تصبح عملية التنمية السياسية والاصلاح الديمقراطي عبارة عن منحة من الحاكم تسبق التنوير والثقافة الديمقراطية في المجتمع فتكون تنمية سياسية واصلاح ديمقراطي علمي ، هي محل اهتمام النخب السياسية وبعض المؤسسات المدنية ، والمعارضة الموالية للسلطة ، يتوسطها افراد المجتمع غير مكترثين لما يحدث في ظل شخصنة السلطة وبقاء الاوضاع المعلولة كما كانت عليه في السابق وهذا ما يعانية المجتمع العربي .

ان هذه عملية التنمية والإصلاح والتحول الديمقراطي ، لا يحدث النقلة النوعية في الحياة والمؤسسات ، فالمطالبة العفوية من قبل الجماهير بتطبيق الديمقراطية أو الانتقال الى تبني المنهج الديمقراطي التعددي في الحكم بقرار رسمي متسرع ، كلاهما لايحققان المناخ الملائم لنمو الديمقراطية وازدهارها ، لأنهم لم يكونوا مسبوقين بتنمية ثقافية ديمقراطية تقر بأن مفهوم السياسة بوصفه نشاطا انسانيا حيا ومرنا ، ينزع نحو المصالحة بين الاراء على أختلاف طروحاتها ومرجعياتها . ومن هنا كان التركيز منذ البدء على أهمية الثقافة السياسية الديمقراطية المشاركة التي أشترطنا سوادها قبل فسح المجال أمام أي تنمية وعملية اصلاح سياسي ديمقراطي،لأنها تعطي المجتمع نورا وثقافة وتحشد الكتل الاجتماعية للمشاركة في العملية الديمقراطية بوعي والوقوف ضد الانتهاكات والالتفافات على حقوق المواطنة وتتبع بعملية التغيير الاجتماعي_السياسي إلى الأمام ، وهذا مايحتاجه الوطن العربي ، ايجاد ثقافة سياسية ذات تقاليد اجتماعية ملائمة تقوم على التسامح الفكري المتبادل واحترام حقوق الانسان وتوفر الشروط المقبولة لعملية التداول السلمي على السلطة . وفي الوقت نفسه التخلص من كل الاطر والمناخات التي حولت العمل السياسي الى مايشبه المؤسسة العسكرية بطقوسها المعروفة . واذا كان ذلك ، مايصح أفتراضه ، كما يقال عن المجتمعات التي نضجت فيها العملية السياسية ، مما لايصح افتراضه في حالة المجتمعات العربية شديدة التأخر في ميكانيزمات السياسة ، وشديدة التخلف في بنى السلطة فيها فالحال غير ذلك اذ هناك من الاسباب الموضوعية الحاملة على الاعتقاد بأن هذا الانتقال الديمقراطي ، ليس مجرد ضرورة اليوم فحسب بل امكانية واقعية في بعض الدول العربية وتتوزع تلك الاسباب بين أسباب سياسية واخرى اجتماعية وثالثة دولية واخرى أقتصادية وثقافية وحتى بيئية ... الخ . فتذهب الاسباب السياسية الى ان الأنظمة السياسية العربية قد اخفقت في تحقيق وانجاز مشروعاتها الوطنية والقومية التي اقامت عليها أركان شرعيتها . وان كان بعضها قد نجح نسبيا في تحصيل قدر من الشرعية وفي تحديد حالة ما من الرضا الجمعي لسلطته ، اما بسبب مبدئية موقفه الوحدوي القومي أو بسبب تماسكه الوطني بأتجاه الصراع العربي الصهيوني ولكن الاخفاق السياسي العام في انجاز الحدود الدنيا من التنمية السياسية وعملية الاصلاح السياسي الديمقراطي، لم يتح للنخب والاحزاب الحاكمة التعويض عن خسارة شرعيتها الوطنية والقومية بشرعية ديمقراطية سياسية – دستورية.وعليه ظلت هذه الانظمة وللحفاظ على وجودها تستند إلى شرعية القوة ، وان حاولت الى جانب ذلك بناء شرعية سياسية بعيدا عن العنف المادي، أي بمحاولة تجريب بناء شرعية السلطة والدولة والنظام

السياسي من المدخل التنموي الاصلاحي أن التسلط والقمع والإرهاب من قبل الكثير من السلطات العربية لم يقدم ضمانة لحمايتها من الغضب الاجتماعي وان إقفال المجال السياسي على قوى السلطة ونخبها بشكل حصري دفع عدة جماعات وقوى اجتماعية الى الاستعانة بالمجال الديني ، مجالا بديلا لممارسة لسياسة مثلما فرض على آخرى اللجوء الى أساليب العنف في التعبير عن مطالبها ، وفي كل الاحوال قاد ذلك التسلط الى تعريض الاستقرار السياسي للتصدع ، والوحدة الوطنية للتمزق والانفراط وليس من شك في ان ضغط هاجس الصراع السياسي أو الحرب الاهلية الداخلية يؤسس لشرعية عملية الاصلاح السياسي الديمقراطي ويفرضها مخرجا للأزمة . واذا كانت الغالبية للأنظمة السياسية العربية قد تجاهلت المطالب الديمقراطية مجتمعاتها في المراحل السابقة ، فاليوم بدأت مرحلة جديدة باتت فيها الدول الكبرى دافعة الى فتح ملف الاصلاح الديمقراطي السياسي والتنمية السياسية وحقوق الانسان وحرياته الاساسية في الدول النامية بصورة عامة والوطن العربي بصورة خاصة تحت وطأة ضغط رأيها العام ومنظمات حقوق الانسان فيها ، وضغط المؤسسات المالية العالمية الذي شكل ذلك في الوقت نفسه سند خارجيا لنضال وضغط الرأي العام ومنظمات حقوق الانسان في الوطن العربي ازاء حكوماتها وعلى ذلك لم ثمة ما يسمح لأي نظام سياسي عربي ، بأن يتفاوض بحرية على أعادة جدولة ديونه ، أو بقصد الحصول على قروض ومساعدات جديدة ألا بالرضوخ إلى هذه الشروط السياسية ، التي قد تفتح أمكانية ما من أمكانيات تحقيق الاصلاح والانتقال الديمقراطي ، وكذلك النمو الثقافي لدى الافراد في المجتمع العربي وادراكهم لحقوقهم الطبيعية وامتلاكهم للافكار السياسية الحديثة يسمح بالحديث عن بدايات تكون وتوسع الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع العربي ، ويمكن تجاهل دور الاحزاب والنقابات في ذلك وعموما يسمح هذا النمو المتعاظم للوعي الديمقراطي في المجتمع العربي المعاصر ، بالاعتقاد أنه يوفر شرط ذاتيا لتسهيل ولادة أمكانية أصلاح سياسي ديمقراطي عربي.

مع كل ماتقدم من أسباب فهي ، حصرا تؤشر ان عملية الاصلاح الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية المعاصرة ، ليست مستحيلة أو ممتنعة امتناعا مطلقا لكنها في الوقت نفسه امكانية صعبة ومحفوفة بالعوائق والتحديات والمخاطر أحيانا ، وتتجسد الصعوبات هنا ، بأزمة انماط الشرعية التي تقوم عليها الأنظمة السياسية العربية كما تم الذكر سابقا ، بوصفها الأزمة التي تجعل عملية الاصلاح والانتقال الديمقراطي عسيرا ، بسبب ان شرعية هذه الأنظمة لم تتحصل بالاساليب الديمقراطية فأغلب مصادر شرعيتها اما شرعية عصبية أو دينية أو عسكرية كما تم ذكرها بالتفصيل في أزمة الشرعية للانظمة السياسية العربية سابقا وانطلاقا من السياق السابق ، تتضح لدينا صعوبة الانتقال والتحول والاصلاح الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية ، بسبب ان الشرعية السياسية التي تنهض عليها السلطات العربية الحاكمة لم تأت بوسائل ديمقراطية. وعلى ذلك ، فأن آلية ذلك

---

[10] **عبدالاله بلقزيز : الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي ، العوائق والممكنات ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،** ...) .

التحول الديمقراطي لن تكون سوى آلية صناعة الشرعية الديمقراطية الدستورية للسلطات وأنظمتها السياسية الحاكمة .

وهنا المسألة تكمن في وعي الترابط العضوي بين الشرعية وعملية الاصلاح الديمقراطي اذ لامجال لوعي أمكانية اصلاح ديمقراطي حقيقي دون أن تتمتع الأنظمة السياسية وسلطاتها القائمة بقدر ما من الشرعية يفرض على المعارضة قبول صفقة سياسية مع السلطات الحاكمة ولا مجال لافتراض أمكانية قيام شرعية سياسية لهذه السلطات والنظم السياسة في غياب اجراءات مادية فعلية على طريق تحقيق التحول الديمقراطي نفسه ، وتضعنا هذه الجدلية امام حقيقة سياسية لاسبيل الى تجاهلها ، ان عملية التنمية السياسية والإصلاح السياسي والتحول والانتقال الديمقراطي محكومة بأن تكون محط توافق اجتماعي حتى تصير ممكنة مثلما هي مدعوة الى ان تصبح استراتيجية كاملة لكل المجتمع السياسي .

اذن تبدو الحاجة ، ضرورية في الوقت الحاضر الى اعادة وعي خيار التنمية السياسية والاصلاح السياسي الديمقراطي على نحو جديد ، بوصفه مخرجا للسلطة والمعارضة والحكام والمحكومين على السواء من واقع الاخفاق الذي منيت به سياسة السيطرة وسياسة الثورة على حد سواء . ولعل المشكلة هنا ، أن هذا النوع من الوعي ليس حاصلا بالحد والمستوى المطلوبين على الرغم من ضرورته الموضوعية ، وهو مايعني ان غيابه أو ضعفه ، يمثل في الوقت الراهن عائقا حقيقيا امام عملية الاصلاح السياسي الديمقراطي .

وتبدو الملاحظات التي مر ذكرها معرقلة لعملية لاصلاح السياسي الديمقراطي ، لكنها لا تقدم دليلا قاطعا على استحالة هذه العملية ، فهل توجد ممكنات حقيقية أمام هذه العملية ؟يمكن القول أن المناخ السياسي العربي في الوقت الراهن الذي يسود أغلب أنظمته السياسية السلطوية السياسية ، بكل صورها وأشكالها يمر بمحاولات تهدف الى تحدي هيمنتها الكاملة على مجمل حركة مجتمعاتها في ظل مشاريع سياسية متعددة ومتصارعة يمر كل منها بأزمة حادة نتيجة ظروف داخلية وخارجية متعددة ، فمشروع الدولة السلطوية الذي ضعفت شرعيته يحاول تجديد منطلقاته وممارساته تحت وطأة المعارضة الشديدة ومصاعب الاوضاع الداخلية والخارجية ليس لديه صورة واضحة للمستقبل. وان اقتنعت الدولة التسلطية بأدخال تغييرات جزئية لاصلاح النظام السياسي ، وبطريقة التدرج الشديد في مسألة التعددية، في ضوء هيمنة شبه كاملة على مجمل حركة التطور السياسي [11] . ومن ناحية أخرى ، يقف المشروع الاسلامي الذي استطاع أن يجذب أليه جماهير متعددة نتيجة خيبة أملها في المشروع السلطوي الذي عجز في اشباع حاجاتها الاساسية المادية والروحية، غير أن أزمته تتمثل في عمومية برنامجه وعجزه عن بلورة برنامج متكامل متميز عن برنامج المشروع السلطوي بالاضافة الى أتخاذ أكثر فصائله التطرف والعنف والارهاب سبيلا لمواجهة السلطات مما جعل قهر الدولة له يبدو كما لو كان امرا مشروعا وعلى الرغم من تجاوزاتها في مجال حقوق الانسان وحرياته . ونجد هذا المشروع قد تذبذب

---

[11] السيد يسين : الوعي القومي المحاصر ، أزمة الثقافة السياسية العربية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ...) .

بين أتجاهين ، قبول التعددية السياسية ودخول الانتخابات سعيا الى السلطة في الوقت المناسب ورفض هذه التعددية المزيفة ، وأتباع سبيل العنف والارهاب بأستخدام القوة المسلحة لمواجهة نظام الدولة السلطوية ثم هنالك المشروع الليبرالي الذي يطرح نفسه بديلا عن المشروع السلطوي والتركيز التقليدي على الدستورية والتعددية والحريات العامة بغير طرح واضح لسياسة أجتماعية بديلة لممارسة السلطوية ، وهو لم يستطع لحد الان أن يجذب أليه قطاعات واسعة من المجتمع .

ولدينا المشروع الماركسي ، الذي زاد من أزمته سقوط الأنظمة الشمولية وتحولها الى الرأسمالية ، أوعلى الأقل بحثها عن حلول ووسياسات تقترب من السياسات الغربية ، فهو مشروع مشغول الان بأعادة صياغة موقفه من المسألة القومية ، وبالبحث عن أسباب أزمته وانعزاله وأخيرا هناك المشروع القومي، التي تتمثل أزمته في صعود المشروع الاسلامي على حسابه وفي جهوده وعجزه عن تجديد فكره ، وربما في تجاهله القديم لحيوية موضوع الديمقراطية، بحكم تركيزه الشديد على الوحدة، وبغير ان يحدد المضمون السياسي لدولة الوحدة فقد تتردد في قبول فكرة التعددية السياسية.

أذا كانت هذه صورة المناخ السياسي العربي بما يتضمنه من مشاريع سياسية متصارعة فلعل من بين الجوانب الايجابية في هذه الصورة ، التي قد تبدو قاتمة في مجملها، ان هذه المشاريع السياسية المختلفة قد أدركت عجزها عن تغيير الواقع السياسي والاجتماعي لأنظمتها بالمنطلقات النظرية التي صدرت عنها، وبالوسائل التي أتبعتها، ومن ثم قامت بعملية نقد ذاتي وهذه المحاولات في النقد الذاتي هي الخطوة الاولى نحو أقامة حوار ديمقراطي داخل الأنظمة السياسية العربية ، من شأنه ان يقرب مرحلة المواجهة المجتمعية مع أنصار الدولة السلطوية غير ان هذه المواجهة، لابد ان يسبقها تحديد واضح لنوع الديمقراطية المناسبة ووسائل تحقيقها، ولابد من التأكيد أنه ليس هناك أتفاق حول شكل ومضمون الديمقراطية المطلوبة ، واذا كانت مسألة الاتفاق في مجال الفكر السياسي والممارسة ليست واردة، لسبب حقيقي مفاده، ان الفكر السياسي العربي يمر في المرحلة الراهنة بعملية مراجعة ونقد ذاتي ، في الوقت الذي يجابهه، في الممارسة، الدولة السلطوية بكل ثقلها ، وهذه الملاحظة تصدق على المشاريع السياسية المتصارعة الان في الساحة العربية .

أن الواقع الديمقراطي ، في الانظمة السياسية العربية المعاصرة ، يشخصه لنا(سمير أمين) حين يقرر هذا وقد اخذت الحكومات العربية المعاصرة لمبدأ الاعتراف بالمواطن ذي الحقوق السياسية ، ومنها أساسا حق الانتخاب في أطار دستور يحدد قواعد تكوين وممارسة السلطة ولكن هذه المبادئ بقيت شكلية غير معمول بها جديا . فلم تعتبر السلطة الحاكمة ولامختلف طبقات الشعب ، ان هذه المبادئ مقدسة . فظلت الدساتير حبرا على ورق والانتخابات حفلات لتدعيم الحكم . وسنرى أن المجتمعات العربية لم تتقدم بعد في ممارسة الوسائل التي تعطي مضمونا للنظام الديمقراطي ، ويضيف

---

[12] **هشام حكمت العزاوي : الديمقراطية وإشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، . .**

أمين مبدء قداسة المجتمع المدني ازاء الدولة فهو مبدء لايزال مجهولا.أن المجتمع العربي التقليدي يعترف بميادين لادخل للسلطة فيها . ولكن هذه المبادئ المحترمة هي المحكومة بالدين فقط .

ان هذه الاشارات الواضحة لشكلية العملية الديمقراطية في الانظمة السياسية العربية من جانب ، وعدم الاعتراف بأستقلالية المجتمع المدني في مواجهة الدولة من جانب آخر ، يعدان تشخيصا دقيقا للوضع الراهن . لكن الديمقراطية ليست بالضرورة ديمقراطية المجتمع الكائن وإنما هي ديمقراطية المجتمع الذي يمكن أن يكون . كما يجب أن يوضع في الاعتبار الصراع الايديولوجي الحاد القائم بين المشاريع السياسية العربية المطروحة في الواقع السياسي العربي وتصاعد الضغوط من قبل اطراف النظام الدولي الجديد على الأنظمة السياسية العربية ، حيث تتمثل القيم التي يروج لها من تعددية سياسية ، حقوق أنسان ، ومكافحة الإرهاب ، الحد من أسلحة الدمار الشامل ، لدرجة أصبحت هي محكات الحكم على شرعية أي نظام سياسي معاصر

والواقع أنه يمكن القول ، أن الانظمة السياسية العربية تمر في الوقت الراهن بمرحلة أنتقالية ، حافلة بالصراعات السياسية والاجتماعية ، ومفتوحة لاحتمالات مختلفة وهذه المرحلة الانتقالية من السلطوية الى التعددية السياسية تختلط العوامل المؤثرة فيها . بين العوامل والتأثيرات القادمة من النزوع العالمي نحو التعددية ، والعوامل الداخلية المتعلقة بتركيب السلطة ودرجة الطبقات الاجتماعية ، ودور المؤسسة العسكرية ، ودور القوى الحزبية والسياسية المختلفة ،غير أن ما يلفت النظر ان هناك صراعين ، **الاول** ، بين الدولة التسلطية والمجتمع المدني بمختلف توجهاته وأيديولوجياته ، **والثاني** ، داخل المجتمع المدني ذاته ، بين التيار العلماني الديمقراطي على تنوع أتجاهاته وبين التيار الاسلامي السلفي ، الذي ظهر على الساحة السياسية أكثر تنظيما ، واعمق فاعلية وخاصة في مجال الاتصال بالجماهير وقدرته على تعبئتها، وعلى هذا الأساس يحق لنا القول ان البحث في موضوعة التنمية والإصلاح السياسي الديمقراطي هو بالضرورة بحث في طبيعة الدولة ، بحث في الشرعية ، شرعية الدولة . شرعية النظم السياسية والاجتماعية ، في حين يقول (الجابري) ، بأن الديمقراطية السياسية هي على الرغم من كل عيوبها ضرورة وطنية لأنه ليس هناك من طريق لتحقيق الاصلاح والتنمية والتحول سواء في ادنى صوره أو في آعلاها غير طريقين ، طريق القوة وطريق الارادة الحرة واذا كان طريق القوة معروف بنهاياته المسدودة سواء اكان ذلك نظاميا أو شعبيا فان طريق الارادة الحرة معروف كذلك أنه التعبير الديمقراطي ، أنه المؤسسات التي يمارس فيها هذا التعبير بصورة دستورية ، في ضوء ما تقدم يصبح الفكر السياسي مدعوا الى أن ينصرف الى البحث في ممكناته وضروراته وآلياته من أجل عملية الاصلاح السياسي الديمقراطي .

عملية الإصلاح السياسي الديمقراطي اذا كانت صعبة في بعض الانظمة السياسية العربية فهي ممكنة في قسم آخر، وهنا تصبح الحاجة ماسة إلى وجود:-

---

[13] **سمير أمين : ملاحظات حول منهج تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،) . .**

[14] **محمد عابد الجابري : إشكالية الفكر العربي المعاصر ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،) .**

. **هدنة سياسية** ، بين السلطة والمعارضة ، لأن ممارسة العنف بكل أشكاله وأبعاده وانماطه قد عرض الاثنين للانهاك والاستنزاف ، فهو عمق من شرخ شرعية السلطة في وجه مواطنيها ، مثلما عرض المعارضة للتصفية واضعاف وجودها في ميزان القوى الداخلي ، وفي الحالتين بات الصراع السياسي أشبه مايكون بعملية أنتحار سياسي ، وبالنتيجة أصبحت المؤسسة العسكرية ، وبعض المتشددين هم رجال السياسة وصانعوها في هذه المرحلة أمام هذا الانهيار تظهر الحاجة من خلال اقرار هدنة سياسية بين القوى السياسية المتناحرة ، قوى السلطة والمعارضة ، هدنة دائمة ومستقرة. وربما تبدو للبعض انها تنازل من قبل المعارضة والشعب الى السلطة ، واعتراف بشرعية الامر الواقع. ولكن هذه الهدنة السياسية في حقيقة الامر لا تلغي التناقض بين الاحزاب السياسية بل توفر أمكانية تنظيم وترشيد هذا التناقض والتنافس أما وظيفتها السياسية فهي التعاقد على حماية المجال السياسي من التبديد ، وعلى ترشيد عملية الصراع السياسي، وبناء الثقة بين الخصوم، بل هي اجراء سياسي انتقالي ضروري نحو اطلاق توافق سياسي وطني على تحقيق عملية التحول والاصلاح السياسي الديمقراطي.

. **صفقة سياسية** ، لابد من اجراءات سياسية تمنح (الهدنة السياسية) مضمونها. وهذا يفترض بناء صفقة سياسية بين السلطة والمعارضة تؤسس بعملية اصلاح ديمقراطي تحظى بالتوافق والاجماع بين القوى المختلفة والاساسية للمجتمع السياسي، وقد تأخذ هذه الصفقة صيغة (الميثاق السياسي) الذي يضم شروط(مسبقة للعمل السياسي، أن تكون مضامين هذه الشروط متوافقة بعضها مع بعض بدرجة تكفي لعدها من قبل الاطراف الاخرى شي(مقبول(لا يهدد الآخرين ولا يبرر الخروج على القواعد الديمقراطية . ويقصد عادة بهذه القواعد ، أنها

تعد في الظاهر بعدا شرعيا – تنظيميا ، أي الوجود الشرعي للاحزاب السياسية والجماعات ذات المصالح واندماجها في نظام دستوري مشروع، وهي بعد تمثل قيمة قياسية تقع التعددية في صلبها، أي عدم تمتع أي حزب أو مجموعة بمفردها باحتكار الحقيقة السياسية، الامر الذي يعني ان التعددية تنطوي على التسامح والقبول بحكم الاغلبية والحكومة المقيدة وحماية الحقوق والحريات الاساسية، وهي يعد من ابعاد السلطة، أي أقتسامها داخل النظام وظهور مراكز قوى مختلفة ومسؤولية أصحاب السلطة امام ممثلين منتخبين وامام الرأي العام وهذا يعني ان لهذه الصفقة السياسية ان تكون تأريخية ومرادفة للتغيير السياسي، الا اذا أمكن أنجاز مهمات ثلاث، **أولها**، فتح المجال السياسي، والهدف من ذلك هو أرساء البنة التحتية للنظام الديمقراطي، أي ايجاد تعاقد سياسي بين السلطة والمعارضة على انجاز تحول وانتقال سلمي خالي من الصراع نحو النظام الديمقراطي ، تتفاوت هنا هذه الاجراءات السياسية من نظام سياسي عربي الى آخر، تبعا للتفاوت في تطور الدينامية السياسية الداخلية وللتفاوت في تطور العلاقة بين أطراف المجال السياسي، وخاصة بين السلطة والمعارضة، كما ان استواء هذه الاجراءات السياسية لايتم الا بأستكمال سائر عناصرها وهي ثلاثة، اقرار النظام الدستوري، واقرار النظام التمثيلي النيابي، ثم فتح مجال السلطة امام التداول السياسي السلمي عليها .

أما **ثانيها**، تصحيح هياكل النظم السياسية القائمة، ان الصفة الجامعة بين الأنظمة السياسية العربية على مختلف أنماطها (الجمهورية، الملكية، الاميرية)، هي ضعف قوامها الديمقراطي، واستئثار

مؤسسات القوة (العسكرية والامنية والمخابراتية) بالسلطة من اهداف الصفقة السياسية، تصحيح هذه الصورة الغير مناسبة للانظمة السياسية العربية القائمة، بعبارة أوضح تصحيح أوضاع قسم منها، ذلك الذي تتوافر فيه شروط الانفتاح الايجابي على منطق التطور الديمقراطي، والاستجابة لاحكامه وموجباته، ولعل عنوان هذا التصحيح هو أسباغ المعنى الحقيقي على أشكال وطبيعة الانظمة السياسية العربية اذ يجب تحرير الانظمة الجمهورية من مضمونها الاتوقراطي وقوامها الاوليغارشي ونزعتها العسكرية. وتحويل الانظمة الملكية المطلقة الى ملكيات دستورية، وتحرير الانظمة الاميرية من مضمونها العائلي، وانفتاحها على الواقع الاجتماعي والسياسي، أن المدخل الصحيح لذلك مدخل التوافق على ترتيبات سياسية ينتظم بها امر النظام السياسي، التوافق المبني على الحوار الوطني ، حول نوع النظام السياسي الذي تختاره الجماعة الوطنية وفق خصوصية ومنطلقات الدولة والنظام ، وهو خيار وحيد امام النخب الحاكمة لتحقيق تنمية سياسية ديمقراطية اصلاحية حقيقية .

اما المقوم **الثالث** ، فهواعادة صياغة مصادر شرعية السلطة ، ان اعادة صياغة مصادر شرعية السلطة على النحو الذي تلغى فيه المصادر العصبوية والشمولية والثيوقراطية ، لتحل محلها الشرعية الديمقراطية الدستورية المستمدة من ارادة الشعب ومن التوافق الوطني العام وهي التتويج الفعلي لبناء عملية الاصلاح السياسي الديمقراطي ، وبدونها لن تكون الاجراءات الديمقراطية الاخرى أكثر من مخادعة وتحايل على التغيير الديمقراطي.

وفي ضوء ماتقدم تهدف هذه (الصفقة السياسية) باهدافها الثلاث ، الى كسر قاعدة تقليدية عاشت عليها الانظمة السياسية العربية ، هي قاعدة أحتكار السلطة والاستئثار بها من قبل نخبة ضيقة ، وهي القاعدة نفسها التي أسست لقيام واستمرار النظام السياسي المغلق في وجه الحركة الاجتماعي وحقائق التراكم السياسي وعلى ذلك فهي صفقة يمكن ان تساعد بعض الانظمة وتفتح أمامها أمكانية التطور والتحول والانتقال والاصلاح . واذا كانت هذه(الصفقة السياسية)التي تتطلب التوافق السياسي السلمي نحو النظام الديمقراطي ، ضرورية ومطلوبة للاسباب والاهداف التي تضمنتها في السؤال الذي يطرح بصددها ، هل هي صفقة ممكنة ، أو هل ثم مايحمل على أمكانية تحقيقها في بعض الانظمة السياسية العربية؟.

لاشك أن هناك أنظمة سياسية عربية ، قد نضجت فيها شروط الحوار السياسي الداخلي وأصبحت تشهد حالات من التوافق السياسي على قواعد التحول الديمقراطي السلمي ، والسبب في هذا الاعتقاد يعود الى تنامي الاعتراف بفشل العنف في فرض الشرعية أو في الاستيلاء على السلطة ، وهو أمر يطبق على بعض أقسام المعارضة وعلى السلطة نفسها ، فهناك قسم من المعارضة بما فيها الاسلامية ، قد تخلت عن العنف المسلح وقبولها بالعمل الديمقراطي السلمي وكذا الحال لبعض الانظمة السياسية العربية الراهنة ، فهي الاخرى قد سلكت مسلكا بعيدا عن العنف والقمع لفرض سلطتها ، واللجوء الى ترتيبات سياسية أصلاحية ديمقراطية مثل حرية الصحافة ، تشكيل الاحزاب ، تعديلات دستورية ، اقرار نظم أنتخابية ، مشاركة المرأة ...الخ وهذا ما يعكس نضج شروط عملية الوفاق السياسي بين المعارضة والسلطة بما يخدم التحول نحو النظام الديمقراطي .

اما السبب الثاني ينطلق من تنامي الشعور العام بالحاجة الى أجماع وطني لمواجهة تحديات التنمية الشاملة والامن والاستقرار ويعبرعن تزايد الاعتراف بصعوبة حماية الامن الاستراتيجي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والبيئي...الخ ، من مخاطر التدخل والهيمنة الدولية والاقليمية ، أو عدم الاستقرار الداخلي ، فالامر هنا يتطلب مشاركة الجميع من سلطة ومعارضة من جمهور ونخب حتى بات الجميع يشعر بعدم أستطاعته بمفرده مواجهة تلك التحديات والعوائق والصعوبات ، فالمعارضة مثلا توقفت عن ادعاءاتها بأنها تمتلك البدائل السياسية والاقتصادية والسلطة تخلت عن سياسة الوعود بالمشاريع التنموية معترفة بتواضع قدراتها وأمكانياتها ، يستنتج مما تقدم ان ايا من السلطة أو المعارضة يكون قد كسب على حساب الطرف الاخر ، فالتوازن الذي يفرض حكما سياسية الوفاق بينهما يصبح هو الطريق الذي لاحياد عنه الى بناء المستقبل ولنا في تجارب بلدان أخرى سبقتنا ، دليل واضح على ذلك.

وعلى الرغم من التفاؤل المبرر الذي تضمنته الصفحات السابقة ، فليس هنالك أحد يمكن إن يقدم ضمانه لاحد حول نضج الوعي السياسي في الانظمة السياسية العربية ، وليس هناك من يضمن وجود معارضة وطنية وقوية تمسك بالمجتمع وتقود خطاه بصورة عقلانية ومنظمة وديمقراطية ، كما أنه من الصعب أن يضمن أن تتصرف السلطات العربية الحاكمة التي قضت معظم حياتها في صراع مع المعارضة ، أن تتصرف بمصادر قوتها المختلفة بموضوعية ونزاهة ووعي وطني . فكل أطراف المجتمع السياسي(المجتمع والمعارضة والسلطة)هي نتاج هذا الواقع بأبعاده التأريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، فلا يولد النضج السياسي من فراغ . وفي غياب كل تفكير وعمل سياسي ، وكذلك لاتنمو المعارضة ذات الصبغة الوطنية في اطار سياسات قمعية عشائرية أو عصبوية وجهوية ، ولاتزدهر قيم التسامح والحوار والمصارحة والمصالح والتفاهم الوطني والحرية والعقلانية لدى النخب التي عانت وما تزال من العنف. هذه هي مادة المجتمع السياسي ، الذي ورثته المجتمعات العربية ، ومنها يجب البدء ومن داخلها ينبغي أن تستمد القوى والعناصر الايجابية التي تعتمد من أجل التغيير باتجاه الوضع الديمقراطي الصحيح .

ان الضمانات الفعلية التي نستطيع أن نحصل عليها هي بلورة سياسات واجراءات عقلانية وواقعية وموضوعية تضمن النجاح في الانتقال والتحول السلمي بالمجتمع الى الوضع الجديد وان العبء الاكبر في بلورة هذه السياسات والاجراءات تقع على عاتق الانظمة واصحاب السلطة فيها بالدرجة الأساس . فالعنصر المهم والاساس ، في بلورة سياسة الاصلاح السياسي الديمقراطي هو أعادة البناء السياسي للمجتمع من خلال أنشاء الهياكل المؤطرة له والمنظمة والمعقلنة لحركته وسلوكه . ومبدأ اعادة البناء ، يراد به خلق الشروط الملائمة لنمو الهياكل الحزبية والنقابية المستقلة ، التي تستطيع أن تستوعب الأحتجاج والاختلاف على أسس سياسية وعقائدية صريحة وعقلانية لكي تصبح هي أساس العمل السياسي ، فتحريم العمل السياسي على هذا الحزب أو ذاك أو هذه الحركة أو تلك لايدعم الديمقراطية ولكنه يدفع الجميع الى الشعور بالغبن والظلم .

ان مجتمعاتنا ودولنا العربية بحاجة ماسة الى أصلاح سياسي أقتصادي تعليمي استطرادا بعد أن أهترأت أوضاعها وتعفنت وباتت هشة من الداخل وطازجة جاهزة للقطف من الخارج ومن نافلة القول

ان الاصلاح الذي تحتاج أليه هو ذلك الذي يفضي الى أنفراج سياسي كامل والى أطلاق الحريات العامة وكفالة حقوق الانسان واحترامها ، والى الفصل بين السلطات وأستقلال القضاء ، والى أقرار نظام تمثيلي نزيه ، وتحقيق مشاركة سياسية ديمقراطية ومنها مشاركة المرأة قولا وفعلا وصولا الى التداول الديمقراطي السلمي للسلطة . وهو الاصلاح الذي يستأصل الفساد السياسي والاقتصادي والمالي والاداري ، ويرشد الانفاق ، ويضع التنمية الشاملة في خدمة الحاجات الاجتماعية ويجتث اسباب الفقر والتهميش ، ويعيد النظر في هيكل توزيع الثروة بما يسد الفجوة بين الطبقات والفئات والمناطق . وهو الاصلاح الذي يعيد النظر في برامج التعليم على النحو الذي يرفع من عائداتها العلمية ويضعها في مستوى التأهيل العلمي المعاصر، وعلى النحو الذي يربط التعليم بالتنمية .

تحقيق هذه الحاجة الى الاصلاح والتنمية غير قابلة للأرجاء أو الترحيل الى مرحلة أخرى قادمة بدعوة أولوية مواجهة الخطر الصهيوني أو الضغط الامريكي ومشروع " الشرق الاوسط الكبير"، يؤمن للأمة العربية أمكانية تأريخية للانتقال الى وضع سياسي تكون حالتها فيه أكثر عافية وصحة مما هي عليه اليوم ، فالتنمية والاصلاح السياسي الديمقراطي طريق الدول العربية نحو بناء كيانات سياسية أكثر استقرارا وأكثر قدرة على أمتصاص صدماتها الداخلية وحروبها الاهلية ونزعات العنف السياسي المتنامية في نسيجها المجتمعي، وأكثر قدرة على ترشيد وعقلنة السلطة وتهذيب سلوكها تجاه المجتمع الوطني وحقوقه.

وايضا فالتنمية والاصلاح السياسي طريق الدول العربية الى التنمية الشاملة العقلانية والادارة الرشيدة للموارد والامكانيات ، والى التوزيع المتوازن للثروة والحقوق الاجتماعية على الطبقات والمناطق دون حيف أو حرمان أو غبن وظلم ، ثم ان الاصلاح السياسي الديمقراطي التنموي أقصر السبل الى كف الضغوط الامريكية على الوطن العربي وفضح مزاعم السياسة الامريكية التي لاتبتغي من شعار الاصلاح سوى ذريعة للضغط والتدخل فيما هي أكبر الخاسرين من أصلاح سياسي ديمقراطي حقيقي يقود المجتمع العربي الى السيطرة على قراره ومقدراته وحماية أستقلاله وسيادته . ولهذا فان احترام ارادة الشعب واعتباره مصدر السلطات والرجوع اليه في تبني القرارات السياسية المصيرية والكبرى ، فعلى سبيل المثال لا الحصر الاعتراف بـ(إسرائيل) وإقامة علاقات دبلوماسية مع كيانها يجب ان يكون بقرار سياسي تتخذه الدول العربية على ضوء استفتاء شعوبها . يجب الرجوع الى الشعب واجراء أستفتاء بذلك ، هذا الاجراء يجعل الدول العربية التي تواجه ضغوط من قبل الولايات المتحدة الامريكية في موقف سليم . فالولايات المتحدة الامريكية التي تطالب بنشر أفكار القانون والحرية والديمقراطية لاحجة لها بعد ذلك على النظام العربي الذي يرجع الى شعبه في الاعتراف أو عدم الاعتراف بـ(أسرائيل) ، وهذا عندما تكون ارادة الشعب ممثلة في النظام الحاكم ، ويمارس هذا النظام سلطة دستورية حقيقية ، يستطيع انذاك أن يتبنى سياسة متوازنة في كل المجالات تتسم بالقوة والقدرة على مجابهة التحديات والضغوط الدولية والاقليمية وحتى المحلية ، انذاك لن تستطيع الولايات المتحدة الامريكية باستخدام ذرائع الدكتاتورية وغياب القانون والحريات كحجة لفرض ماتريد وما تشاء على النظام . وعندما تجرؤ الولايات المتحدة الامريكية على غزو بلاد عربية واحتلالها تسودها الحريات ويمارس الشعب فيها سلطته الحقيقية سيتولى الشعب العربي نفسه الدفاع عن سلطته وكرامته وأرضه .

الخاتمة

وعودة على بدء من وجهة نظر تحليلية في عملية الإصلاح يمكننا تمييز علي الأقل أربع حالات أساسية: :-علي أساس خيار التغيير الديمقراطي ، درجة الانفتاح في هذا الاتجاه ومستوي الانخراط في هذه الخانة يمكننا وضع المغرب مع الأردن ، موريتانيا ، الكويت وكذلك البحرين.

.- صنف ثان نضع فيه حالات تغيير أكثر تعقيدا تجمع بين مستوي التطور السياسي والمؤسساتي الثقافي وشكل التنظيم السياسي للدول ووفرة الثروات المادية (قطر الإمارات العربية المتحدة ، سلطنة عمان) . في هذا الصنف الثاني يحضر بقوة الجانب الاقتصادي للإصلاح علي حساب الجانب السياسي.

.. هناك نمط ثالث من هذا الواقع يساءل طبيعة التغيير نفسه . ولو بطريقة متفاوتة (العربية السعودية سوريا ، الجزائر ، اليمن ، ليبيا ، مصر تونس) . إذ يكثر الحديث عن الإصلاح لكن الاستبداد مستقر . فكثير من هذه الأنظمة تنجح في تسويق صورة لها قابلة للتغيير دون أن تتنازل ولو مثقال ذرة لدمقرطة مجتمعاتها ، وكدليل علي ذلك ربيع دمشق لسنة / بداية حكم بشار الأسد حيث اتضح أنه كان مجرد وهم دام أسابيع قليلة . ردت كل من المملكة العربية السعودية ومصر على المشروع الأمريكي (الذي يعتبر مستوردا) . بإبراز كل واحدة لتمثل إصلاحي من الداخل.

.- نماذج كالعراق ، فلسطين ، لبنان ، والسودان ، تطرح تساؤلات خاصة ، نظرا لارتباطها بالأبعاد الإستراتيجية ، بالسياسة الدولية ، بالتوازنات الإقليمية بالبنى الخاصة لهذه الدول وكذلك بخصوصيات دينية أثنية وقبلية مناطقية.

المتغيرات الدولية

من الملاحظ حضور الأبعاد الدولية في عملية الإصلاح السياسي في المنطقة وبشكل طاغ أكثر منه في مناطق أخر ، وتتقاطع هذه الأبعاد مع كل القضايا ألكبري للشرق الأوسط تشكل نماذج كالعراق وفلسطين ولبنان والسودان مختبرا للنظام الدولي وبارومتر لمستويات القوة وأيضا لدرجات التأثير عبر التدخل الديمقراطي ومراقبة احترام حقوق الإنسان...إن معالجة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لملفات كل من إيران وتركيا وإسرائيل توضح لنا رؤيتهما لمسألة الإصلاح بين التطورات والضغوطات من أجل الإصلاح من طرف الدول العظمي أمريكا ومجموع دول الاتحاد الأوروبي والدول المؤثرة كبريطانيا ، فرنسا من جهة ، ومن جهة أخر ، الحركة الإصلاحية لدول الجنوب كغالبية الدول العربية إيران تركيا... يجب ألا نغفل دور الفاعلين الأفقيين نظرا لعدم انتمائهم لمنطقة جغرافية محددة واشتغالهم خارج الشرعية الدولية ، ولأن أمريكا تستعملهم وبقوة كمحور عدو (مثال تنظيم القاعدة) الذي يستعمل العنف ، ويدمر ، وينبذ كافة أشكال الإصلاح.

يبدو من الضروري في هذا الإطار إدراج عامل غموض النظرة السائدة لدول المنطقة العربية باعتبارها مصدرا للتهديدات والأخطار والأعداء المحتملين (داخليين وخارجيين).إذ يطلب من الأنظمة العربية القيام بإصلاحات وفي نفس الوقت ينظر إليها كمنابع مشتبه بها للإرهاب وكتهديد للسلام علي المستوي الدولي . فغموض المواقف تجاه المخططات التوسعية الحالية هو أيضا كبير. إذ ليس من قبيل الصدف أن يكون الهم الأول لدول المنطقة إدراجها لهذا المعطي في أجنداتها باستفادتها من إرادة

الإدارة الأمريكية قبل ، إبان ، وبعد الحرب علي العراق وذلك من خلال استقراء خطاباتها وأفعالها . لأنه كلما فشلت الآلة الأمريكية في صنع دويلات في المنطقة ، كلما انعكس ذلك سلبا علي كل مناطق العالم العربي. ليس خطأ في هذا الوقت بالذات القول . ردات الفعل الثلاثة الممكن إحصاؤها قد تبد. فظة لكنها تهذبت مع مرور الوقت:

. أشكال القبول التكتيكي للهيمنة الأمريكية بمغازلة بينة للإصلاح الإرادي المسلح (العسكري) الأمريكي.

. بعض المواقف المحتشمة والمتخاذلة والمغالية في التساهل تجاه الحرب الأمريكية على العراق بنهجها لسياسة النعامة.

. وأخيرا أشكال متعددة للمقاومة بنهج إصلاحات عميقة وأحيانا سابقة لأوانها.

في الثمانينيات ، وفي إطار الحرب الباردة ، كانت بنية نظام الأمم المتحدة ، ومختلف فضاءات تجمعات دول الجنوب ، تضع رهن إشارة هذه الدول هوامش مهمة للتحرك والعمل إذ كانت مبادرات دول حوض البحر الأبيض المتوسط لمحاولة صنع الاستراتجيات أكثر أهمية نوعا ما من الآن . كان بإمكان هذه الدول آنذاك أن تراهن علي التناقضات وأن تبادر بطرح مشاريع وإدخال أخري مضادة وأن تصنع انفتاحات وأن تقوم بأعمال . في الوقت الراهن نلاحظ أن الفضاءات أصبحت ضيقة ، مما يجعلها تتناقص يوما بعد يوم كقوة اعلة.

المتغيرات الداخلية من وجهة نظر الفاعلين ، فإن طبيعتهم تتقاطع بشدة مع مسألة الإصلاح حسب مظاهر السلطة الموجودة وأشكالها ، شرعيتها وبنياتها الاجتماعية(الثيوقراطية استمرار الأنظمة التقدمية منذ خمسينيات القرن الماضي ، إمارات النفط ذات مرجعية دينية ودول . قبائل).إن مصطلحات إشكالية الإصلاح تتغير باستمرار.

إن حضور الفاعلين الآخرين له خصوصيات واضحة المعالم: بدءا بالوضعيات التي تطغي عليها ظاهرة التعددية بيد أنها في العمق أجماعية . حتى المعارضات الدينية أو غير الدينية ، مع اختلاف ميزان قواها . الجيش كعامل منظم ما زال حاضرا في الساحة السياسية أيضا . من جهة أخري فإن مناهج الإصلاح المتبناة ترتكز علي تشريع نصوص دستورية جديدة للكيانات السياسية التي تمتلك دساتير من قبل ، وعلي مراجعة وتعديل نصوص موجودة أو على أساس إنتاج تشريعي حول قضايا تتعلق بالحقل السياسي أو بتنظيم الانتخابات . للإشارة فإن الحركة الاجتماعية تشغل حيزا مهما في بعض الدول كالمغرب مصر لبنان وموريتانيا.ونجد المجتمع المدني حاضرا بقوة ، وينجح دوما في أن يصنع له مكانا في مسار الإصلاحات دون أن نغفل الدور الحازم لوسائل الإعلام.

التحد . تحديان مهمان يفرضان نفسيهما علي التحليل:علاوة علي التصور الذي يطرح التطور الاقتصادي كشرط أول لتحقيق الدمقرطة وحتى الليبرالية أو الإصلاح ، هناك تصور آخر يطرح مشكل العلاقة بين الإسلاموية والدمقرطة.

في البداية ، كان الاقتصاد تابعا للسياسة ، وفي النهاية أصبحت السياسة تابعة لما هو اقتصادي هذه المعادلة لم تعط نتائج مرضية في الدول العربية لدرجة أن النظام اضطر إلي ولوج الحقل الاقتصادي والاجتماعي مما دفع ببعض الأنظمة الحالية إلي القيام بإصلاح ذي طابع اقتصادي واجتماعي (المغرب ، العربية السعودية ، مصر الأردن) . إن الإحساس بإلزامية الجمع بين المجالين

الاقتصادي والاجتماعي هو دليل واضح علي الانفصال الحاصل بينهما . يتطور هذان المجالان في الدول العربية وكأنهما مستقلان عن بعضهما البعض . هذا يفسر سبب عدم تأثير الحركية الاقتصادية لدول الخليج علي الأبعاد السياسية حيث يبدو أن المجال الاقتصادي ليس له أي تأثير حقيقي علي المجال السياسي . تر ماذا كان انعكاس الاستثمارات الخارجية المباشرة علي مسار الدمقرطة في كل من مصر وتونس؟

إن الخطاب السائد حول السؤال المركزي المتعلق بمسألة الملائمة الثقافية بين القيم الإسلامية والقيم الديمقراطية قد أربك النقاش حول معنى الديمقراطية والدمقرطة. إذ لا يزال السؤال يطرح لمعرفة قبول مشاركة الإسلاميين في المنافسة السياسية المحلية. هل علينا أن نقبل بالديمقراطية مهما كان الثمن؟ هل سيقبل الإسلاميون بدون تحفظ كافة مستلزمات الديمقراطية؟ هذه الأسئلة ليست حكرا علي هذا الطرف أو ذاك وكل جهة تحاول الدفع بالنقاش نحو معتقداتها وتفضيلاتها، ومرجعياتها الإيديولوجية . لكن لكل ظرف وطني مظاهره التي يضعها في الواجهة بدل أخر ما زالت عملية صياغة أرضية مشتركة في نطاق التمني . فمن بين شروط الدمقرطة في الدول العربية انخراط الإسلاميين على المستوي السياسي في لعبة ديمقراطية متعددة بصفة حقيقية .على المستوي الثقافي يشترط تنمية وتطور القيم السياسية بإخضاعها لمنطق ليبرالي فهذا سيوجهنا وبصفة أكيدة نحو نقطتين أساسيتين:

- فصل الدين عن السياسة علي الطريقة التركية مع محاولات جادة لمصالحة عملية الفصل مع القيم الإسلامية بنهج مسار سياسي.
- إصلاح ديني: وهو موضوع نقاش مهم حاليا بالشرق الأوسط وكذلك ضرورة ربطه بالنقاش حول الإسلام والقيم الغربية علي أساس اجتهاد متطور للعلوم الدينية.

السيناريوهات

في كل الحالا ، فإن آفاق التطور تتأرجح بين التوقعات التي تتنبأ بكل تأكيد بالعودة إلي الوراء ، والتي تبدو بعيدة الاحتمال تماما كما هو الحال بالنسبة للوضع الراهن أو الوضع الراهن الذي أدخلت عليه إصلاحات ، على مستو الشكل كما هو على مستو المضمون أو على تناوب ديمقراطي مثالي . يلاحظ المتتبعون تراجعا في حالتي كل من ليبيا والجزائر ولكن هذه الوضعية غير مريحة كذلك غير محتملة بل غير قابلة للتحقيق بالنسبة للحاضر ، فرضية نظام ديمقراطي يتنازل للقوي السياسية والاجتماعية التي تطالب بديمقراطية شاملة وآنية وذلك بتحقيق تقاسم حقيقي للسلطات بانتخابات نزيهة وشفافة ، تساعد على خلق حكومات رشيدة ، وبناء دولة الحق والقانون.

يبقى في الأخير التفكير في السيناريو الأقرب إلي الواقع والمختلف عن منظور التناوب الديمقراطي ، ألا وهو الإصلاحات العميقة التي يقوم بها المعنيون أنفسهم أحيانا لسبب ما وتحت ضغوط خارجية أو داخلية . هذه الإصلاحات لها أهمية علي المستوي السياسي وكذلك علي المستوي الاجتماعي والاقتصادي وأيضا الثقافي . قد يتجسد هذا السيناريو في مبادرات محدودة لكن يقدم بتغطيات إعلامية مكثفة ، ومثل هذه الإصلاحات الصغر متواجدة بكثرة في العالم العربي. يمكن أن تكون أيضا في مستوي متوسط (محاولات إصلاح التعليم والصحة) . أيضا وأخيرا يمكن القيام ببعض الإصلاحات

المتجذرة والتي تخص مستويات مهمة وفاعلة ، كتقاسم السلطات مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وغير ذلك.